سامية محمد مصطفى

شبكة المعلومات الجامعية

بسم الله الرحمن الرحيم

سامية محمد مصطفى

شبكة المعلومات الجامعية

شبكة المعلومات الجامعية

التوثيق الالكتروني والميكروفيلم

سامية محمد مصطفى

شبكة المعلومات الجامعية

جامعة عين شمس

التوثيق الإلكتروني والميكروفيلم

قسم

نقسم بالله العظيم أن المادة التي تم توثيقها وتسجيلها علي هذه الأقراص المدمجة قد أعدت دون أية تغيرات

يجب أن

تحفظ هذه الأقراص المدمجة بعيدا عن الغبار

سامية محمد مصطفى

شبكة المعلومات الجامعية

بعض الوثائق الأصلية تالفة

سامية محمد مصطفى

شبكة المعلومات الجامعية

بالرسالة صفحات لم ترد بالأصل

قسم علمي
١٨
٠٥٤٨
ت

جامعـــــة القاهـــــرة
كلية التجـــارة
قسم العلوم السياسية

تطور نظام الحكم النيابي فـــي مصـــــر
من الاحتلال حتى الحمايـــــة

ت
١/٣٣٠
٥٥٢٥٠
ف
٧١

رسالة مقدمة من
فاروق يوسف يوسف أحمـــد
للحصول على درجة الماجســـتير

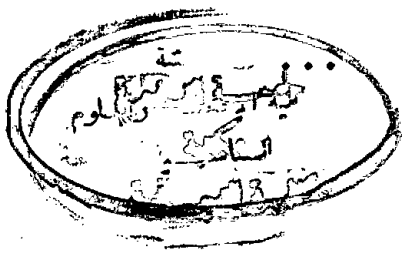

يناير ١٩٦٣

B
١٦-٢٠

شكر وتقدير

أتقدم بوافر الشكر والتقدير للأستاذ الدكتور بطرس بطرس غالى، والأستاذ الدكتور محمد فتح الله الخطيب، المشرفين على الرسالة لما أسدياه الى من ارشادات وتعاون صادق كان له أثر كبير فى اتمام هذه الرسالة .

كما لايفوتنى ان أشكر السادة أعضاء هيئة التدريس بقسم العلوم السياسية، لما قدموه ايضا من نصائح فى هذا الخصوص، والسادة موظفى مكتبة دار الكتب المصرية، ومكتبة جامعة القاهرة، ومكتبة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية وكلية التجارة وكلية الحقوق بجامعة القاهرة، ومكتبة جريدة الاهرام، للتعاون الصادق الذى لقيته منهم .

محتويات الرسالة

الموضوع :	الصفحة
المقدمة	د
(تمهيد)	
المحيط الذى تطور فيه النظام النيابى	١ ـ ٣٧
اولا : البيئة الاجتماعية والاقتصادية	٢
ثانيا : المشكلة المالية	٩
ثالثا : الحكومة المصرية	١٩
رابعا : السيطرة الاجنبية	٢٨
الفصل الاول	
نظام مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية	٣٨ـ٩٥
المبحث الاول : تطور الهيئات النيابية قبل الاحتلال	٣٩
المبحث الثانى : مجلس شورى القوانين	٥٥
المبحث الثالث : الجمعية العمومية	٧٨
الفصل الثانى	
تطبيق نظام مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية	٩٦ـ١٥٨
المبحث الاول : ممارسة المجلس والجمعية لاختصاصاتهما	٩٧
المبحث الثانى : انعكاسات التطبيق على المجتمع	١٢٠
المبحث الثالث : انعكاسات التطبيق على النظام	١٣٧
الفصل الثالث	
نظام الجمعية التشريعية	١٥٩ـ٢٠٠
المبحث الاول : تنظيق الجمعية التشريعية	١٦٢
المبحث الثانى : اختصاصات الجمعية التشريعية	١٧٥
المبحث الثالث : العلاقة بين الحكومة والجمعية التشريعية	١٨٤
الخاتمة	٢٠١ـ٢٠٩
الملاحق	
تواريخ انعقاد مجلس شورى القوانين واسماء رؤسائه	٢١١
تواريخ انعقاد الجمعية العمومية واسماء رؤسائها	٢١٣
القانون النظامى الصادر فى اول مايو سنة ١٨٨٢	٢١٤
القانون النظامى الصادر فى اول يوليو سنة ١٩١٣	٢٢١
مراجع الرسالة	٢٣٣

×××××××××

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمـــة

ان المشكلة السياسية التى تواجه المجتمع المصرى فى هذه الأيام، هـــى اقامة حياة نيابية جديدة، على ضوء التطور الاجتماعى والاقتصادى والسياسى الـــذى وصلت اليه البلاد ، ومن هنا تكمن اسباب اختيار موضوع البحث . فاليوم ما هـــو الا امتداد للأمس، ووضع نظام سياسى لمجتمع ما يحتم النظر الى التطور السابق له .

ولما كانت هناك دراسات كثيرة للتطور النيابى فى الفترة التى اعقبت اعـــلان استقلال مصر، وكانت الفترة السابقة عليها - وهى فترة الحماية - خلوا من أى تطور نيابـــى، بسبب ظروف الحرب العالمية الاولى، وما فرضته انجلترا على مصر من حماية وحكم عسكرى ، لذلك تم اختيار الفترة السابقة على ذلك، وهى من الاحتلال حتى الحماية - لتكون موضوعا للبحث .

ولكن حيث ان تطور نظام الحكم النيابى فى مصر قد بدأ قبل ذلك بوقت طويـــل، لذلك افرد مبحث خاص بالتطور النيابى خلال الفترات السابقة، حتى يمكن تبيان حقيقـــة التطور خلال الفترة موضوع البحث، وكذلك تبيان تطور مصر النيابى فى شكل اكثر تكامـــلا .

وقد قسم البحث الى ثلاث أجزاء رئيسية، الجزء الاول ويتضمن تمهيد للدراســـة، ويشتمل على الدراسة للمحيط الذى تطور فى ظله نظام الحكم النيابى . والجزء الثانى ويتضمن التطور النيابى خلال الفترة موضوع البحث، ويشمل دراسة لنظام مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية من الناحيـة القانونية، ثم من الناحية التطبيقية . ثم دراسة لنظام الجمعية التشريعـــة الذى يعتبر نهاية التطور النيابى خلال الفترة موضوع البحث، والجزء الثالث ويتضمن الخاتمـــة، التى تشتمل على تلخيص لأهم نتائج الدراسة .

وقد كان الاعتماد فى اعداد هذه الرسالة على الوثائق الرسمية، وجميعها تقريبـــا منشور، كما تم الرجوع الى الجرائد والمجلات التى كانت تصدر فى مصر خلال الفترة موضوع البحث، وايضا الى الكتب العربية والافرنجية التى كتبت عنها .

والامل ان يسهم هذا البحث المتواضع فى تبيان حقيقة التطور النيابى فى مصـــر، وأن يكون موحيا بدراسة التطور النيابى السابق عليه .

(تمهيـــد)

المحيـط الذى تطور فيه النظـام النيابـــى

اولا : البيئة الاجتماعية والاقتصادية

ثانيا : المشكلة الماليـــــــة

ثالثا : الحكومـة المصريـــــــة

رابعا : السيطرة الأجنبيـــــــة

اولا : البيئة الاجتماعية والاقتصادية

من العوامل التى تؤثر فى تطور نظام الحكم بصفة عامة والحكم النيابى بصفة خاصة البيئة والحالة الاجتماعية والاقتصادية . وبالنسبة لمصر فان لها طابعا خاصا بها، فى وجودها وفى تكوين اراضيها ، بلاد لامطر فيها، تمثل "شبه واحة "تأخذ مائية الموسميات، دون رطوبتها الوائدة، وتأخذ ثراء محاصيلها المدارية دون موقعها السحيق " (١) ، ويسكن اهلها على مقربة من وادى النيل، ويتجمعون فى تزايد مستمر فى قرى على ضفافه، بما يمكن أن يمثل خط استواء سكانى عمرانى فى شريط اخضر يضج بالحياة وزحامها ، ويحاط من جانبيه بالصحارى الواسعة التى لا حياة فيها ولا عمران .

فالنيل هو الذى يمنح مصر الحياة ، الا ان هذه المنحة التى يعطيها النيل تلقى على عاتق الفلاحين واجبات ثقيلة، فمياه الفيضان تتدفق مسرعة الى البحر، فاذا لم يسرعوا باقتناص هذه المياه والاحتفاظ بها فان ارزاقهم تصبح مهددة، ولذلك كان الفلاح المصرى يعمل باستمرار فى رفع المياه او تجهيز الارض وزراعتها، " فكأن الدأب المتواصل هو الثمن الذى يجب على الفلاح المصرى ان يدفعه ثمنا لما يأتيه به النيل من هدية قيمة " (٢) .

وهناك عامل جغرافى يستحق الذكر، وهو عزلة مصر الطبيعية بالنسبة عما جاورها، فنهر النيل يسير فى مجراه، وعلى الناحية الغربية والشرقية منه صحارى قاحلة، وكانت هذه الصحارى قديما بمثابة موانع لايمكن التغلب عليها، كما توجد من الناحية الشمالية الشرقية ايضا صحراء سيناء، التى قللت من صلة مصر بآسياه، وفى الشمال ايضا يوجد البحر وهو حد طبيعى وعائق للغزو او الخروج الا من اماكن

---

(١) الدكتور جمال حمدان : " دراسات فى العالم العربى " ص ١٠

(٢) حون ولسون : " الحضارة المصرية " ص ٣٧ (ترجمة احمد فخرى) .

محددة ، وفي الجنوب يضيق الوادي الى درجة كبيرة، كما توجد في مجرى نهر النيل عوائق كثيرة للخروج من مصر او الدخول اليها ، وهذا مما ادى الى شعور المصريين منذ القدم بنوع من المطأنينة ، وقد خلق هذا الاحساس النسبي بالطمأنينة في نفس المصري شعورا قويا بالتفاؤل في عمله وحياته . كما كان النيل ولا يزال يأتي دائما في موعده، فربى ذلك الانتظام في مواعيد فيضان النيل في نفس المصري الاحساس بالثقة (١) ، وبث مولده المتكرر في نفسه ايضا عقيدة راسخة انه في استطاعته ان ينتصر على العقبات التي تواجهه في حياته .

لقد كان لوجود النيل كمصدر للحياة عن طريق الزراعة، ثم لشعور السكان بالمطأنينة ، ان انصرف سكان مصر منذ القدم الى الزراعة . فكان من ذلك ان " اشتهر المصريون بالوداعة والكرم وطيب الخلق وصفاء النفس والميل الى الهدوء وقوة الايمان والمحافظة على التقاليد " (٢) . وكان لوجود المصريين في بيئة زراعية، وهي غير ثورية بطبيعتها ، ان مال المصريون الى مبدأ التطور اكثر من ميلهم الى مبدأ الثورة، التي لايلجئون اليها الا بعد ان يضيقون صبرا من الظلم او ايقاف مفعول التطور او الرجوع به الى الخلف . ولذلك فان المصري لايلجأ الى الثورة الا بعد ان يؤمن انه لاوسيلة له بدونها ومن ثم فثورته عادة تكون متأخرة بعض الشئ عن بداية إحساسه بالظلم أملا منه أن يؤدي العمل السلمي مع التطور الى ازالة ذلك الظلم (٣) .

اما من الناحية السكانية، فان الاحصائات تدل على تزايد مستمر وبدرجة كبيرة في عدد سكان مصر . ففي خلال فترة البحث كان الوضع السكاني حسب ماهو موضح في الجدول المبين بالصفحة التالية :

---

(١) جون ولسون — المرجع السابق — ص ٤٣ — ٤٤
(٢) احمد الشايب : " الشيخ محمد عبده " ص ٥
(٣) الدكتور احمد سويلم العمري : " السياسة والحكم في ضوء الدساتير المقارنة " ص٣٤-٤٤

تاريخ التعداد	عدد السكان	الزيادة	النسبة المئوية السنوية للزيادة
١٨٨٢	٦ر٨٠٤ر٠٢١	ـــــ	ـــــ
١٨٩٧	٩ر٧١٤ر٥٢٥	٢ر٩١٠ر٥٠٤	٢ر٨٥
١٩٠٧	١١ر٢٨٧ر٣٥٩	١ر٥٧٢ر٨٣٤	١ر٦٢
١٩١٧	١٢ر٧٥٠ر٩١٨	١ر٤٦٣ر٥٥٩	١ر٢٩

وبغض النظر عما اثير حول صحة ارقام التعداد الاول فان التعدادات المتتالية تثبت زيادة كبيرة مستمرة فى عدد سكان مصر خلال فترة البحث.(١)

ومن ناحية اخرى فان جزءً من ثلاثين من مساحة ارض مصر سوداء، وفيها يقيم المصريون ويزرعون محاصيلهم. وما يبقى بعد ذلك وهو يزيد عن ٩٥٪ صحراء جرداء. ويعيش فى الجزء الاول حوالى ٩٩٪ من عدد سكانها تقريبا. وهذا مما جعل نسبة كثافة السكان فى مصر مرتفعة جدا." وكان من نتائج تكدس السكان فى مكان ضيق تحيط به الصحارى القاحلة، ان نشأت بين السكان صلات التقارب، وعاونتهم حالتهم هذه على ان تكون لهم اراء مهذبة تفرضها عليهم تكرار مايحدث بينهم اثناء صلتهم ببعضهم".(٢)

ولقد القت الظروف الطبيعية ايضا ظلالها على الحياة الاقتصادية لمصر، وبصفة رئيسية على الجانب الزراعى منها. فقد وضع النيل على عاتق المصريين واجبا آخر، وهو ان فيضان هذا النهر يأتى فى ايام محدودة من السنة، ومن ثم كان على المصريين ان يقيموا الحواجز والسدود من اجل التحكم فى مياه النهر والاستفادة منها فى اوقات التحاريق. ففى سنة ١٨٩٠ ادخلت تحسينات على القناطر الخيرية، وفى سنة ١٩٠٢ تم بناء قناطر اسيوط وانشاء سد أسوان، كما انشئت فى سنة ١٩٠٣ قناطر

(١) الدكتور جمال الدناصورى وآخرون: "دراسات فى جغرافية مصر" ص ١٢٢.
(٢) جون ولسون — المرجع السابق — ص ٥٠

زفتى وفى سنة ١٩٠٨ تم تشييد قناطر اسنا ثم فى سنة ١٩١٢ تمت تعلية خزان اسوان وكان نتيجة لهذه الاعمال زيادة المساحة المنزرعة بحوالى السدس تقريبا. فزادت المساحة من ٤ر٧٠٠ر٠٠٠ فدان سنة ١٨٩٤ ، الى ٥ر٤٦٠ر٠٠٠ فدان فى سنة ١٩١٠. وفى نفس الوقت زاد عدد الملاك الزراعيين بدرجة كبيرة . فبينما كان عددهم سنة ١٨٩٤ حوالى ٦٦٠ر٠٠٠ مالكا، اصبح عددهم سنة ١٩١٤ حوالى ١ر٦٥٠ر٠٠٠ مالكا . وترجع هذه الزيادة الى زيادة عدد صغار الملاك الذين يملك الواحد منهم اقل من خمسة افدنة . اذ كان عددهم سنة ١٨٩٤ مايقرب من ١٥٢ر١٦٠ مالكا ، فاصبح عددهم سنة ١٩١٤ حوالى ١ر٤١٤ر٩٢٠ مالكا . مما ادى الى تناقص متوسط ملكية الفرد من ٧ر١ فدان فى سنة ١٨٩٤، الى ٣ر٥ فدان فى سنة ١٩١٤ . ولكن فى الوقت الذى زاد فيه عدد صغار الملاك الذين يملك الواحد منهم اقل من خمسة افدنة بنسبة اكبر من الزيادة فى مساحة مليكياتهم ، فان عدد كبار الملاك الذين يملك الواحد منهم اكثر من خمسين فدانا قد زاد بنسبة اقل من الزيادة فى مساحة الاراضى التى فى حوزتهم . ومن ثم فانه بينما هبط متوسط مايملكه الفرد من طبقة صغار المزارعين ، اذ بلغ ذلك المتوسط ١ر٠ فدان ، فى سنة ١٩١٤ ارتفع مثل ذلك المتوسط بالنسبة لافراد طبقة كبار الملاك ، اذ بلغ ذلك المتوسط ٢٠٠ فدان تقريبا فى نفس السنة ، وهذا يوضح ان البلاد كانت متجهة نحو تكوين طبقة من الارستقراطية الزراعية . اما الذين يملكون من خمسة افدنة الى خمسين فدانا وهم افراد الطبقة المتوسطة عادة فقد انخفض عددهم وهبط مستوى مايملكه الفرد منهم مع ان هؤلاء هو الطبقة التى تعتبر عماد اى مجتمع راق وعموده الفقرى واساس نهضته ومن ثم فان التطور الاجتماعى فى هذه الفترة غير متناسب مطلقا مع التطور الاقتصادى وخصوصا فى قطاع الزراعة (١) .

---

(١) الدكتور عبد المنعم فوزى : " تاريخ مصر الاقتصادى والمالى " ص ١١٤ — ١١٦

وهناك ظاهرة اخرى وضحت بدرجة كبيرة خلال فترة الاحتلال، وهى سوء حالة الملاك الزراعيين المالية، وهذا مما ادى الى نزوح رؤوس الاموال الاوروبية الى مصر للاستثمار فى عملية التسليف العقارى، ومن ثم انشئت مؤسسات كبرى للرهن العقارى، هى "شركة الاراضى والرهن العقارى المصرى" و"البنك العقارى المصرى والبنك الزراعى المصرى" و"صندوق الرهنيات بالقطر المصرى" و"بنك الاراضى المصرى".

وبلغت ديون الرهن العقارى فى سنة ١٩١٠ حوالى ٤١ر١١٠ر١٨٧ جنيه وقد دفع ملاك الاراضى مبلغ ٨ر٥ مليون جنيه فوائد لتلك القروض فى السنة المذكورة (١).

وقد بلغ مجموع المدينين الذين يملكون منهم خمسة افدنة فما دونهم ٦١٩ر١٠٧ شخصا يملكون ٦١٩ر٢١٤ فدانا وكانت جملة المبالغ المدينين بها ١٥ر٩٩٠ر٦٦٠ جنيها اى أن متوسط دين المالك ٢٥ جنيها و ٨٢٨ مليما، وان متوسط الدين على الفدان الواحد ٢٥ جنيها و ٨٢٤ مليما. فيظهر من ذلك "ان حملا هائلا من الديون يقرب من ١٦ مليون جنيه مصرى واقع على كاهل افقر فلاحى الارض فى هذه البلاد فاذا اعتبرنا ان الفدان مدين بمبلغ ٢٥ جنيها مصريا فى املاك ملاك كثيرين جدا وان معدل الفائدة عال ايضا حكما ان هذه الحالة المالية غير مأمونة العواقب على عدد عظيم من الملاك" (٢).

وخلال ازمة سنة ١٩٠٧ ظهر الدور السيئ لمؤسسات الرهن، إذ امكنها ان تنتزع معظم الاراضى من ايدى ملاكها. فلقد استطاع البنك العقارى المصرى وحده خلال المدة من سنة ١٩٠٧ الى سنة ١٩١٣ ان ينتزع ملكية اراضى قدرها ١ر١٠٠ر٠٠٠ فدان (٣) اى حوالى خمس المساحة المنزرعة تقريبا.

اما عن الصناعة فقد اضمحلت فى خلال فترة الاحتلال، ويرجع ذلك الى اتجاه

---

(١) الدكتور امين مصطفى: "تاريخ مصر الاقتصادى والمالى" ص ١٤٣ — ١٤٥.
(٢) تقرير اللورد كيتشنر عن سنة ١٩١٣ — ص ٣٥
(٣) الدكتور امين مصطفى — المرجع السابق — ص ١٤٥.